

† ◊ ΧΗΛΑΞ† | ΗΣ◊ΨΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι

◊ ◊ ΨΞΕΣ | ΕΣΩΣΕΥ◊◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 15 ماي 2018

العدد 545

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وتقارير المكتب
07.....	جدول أعمال المجلس
08.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
10.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية
20.....	أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية

■ اجتماع المكتب رقم 2018/13
ليوم الاثنين 07 ماي 2018

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 07 ماي 2018 اجتماعا برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوج، وحضور السادة:

- | | | |
|---------------------|---|------------------------|
| ■ عبد الاله الحلوطي | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| ■ حميد كوسكوس | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| ■ عبد القادر سلامة | : | الخليفة الرابع للرئيس؛ |
| ■ نائلة مية التازي | : | الخليفة الخامس للرئيس؛ |
| ■ العربي الحرشي | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ رشيد المنباري | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ أحمد الخريف | : | أمين المجلس. |

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع كل من:

- | | | |
|--------------|---|--------------|
| ■ أحمد تويزي | : | أمين المجلس؛ |
| ■ محمد عدال | : | أمين المجلس. |

❖ التشريع:

- ← قرار رقم 2018/13/01 بإحالة مشروع قانون رقم 14/16 يتعلق بمؤسسة الوسيط على لجنة العدل والتشريع.
- ← قرار رقم 2018/13/02 بإحالة مشروع قانون رقم 70/17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20/99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية على لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية.
- ← قرار رقم 2018/13/03 بدعوة ندوة الرؤساء للانعقاد قصد بحث أفضل الصيغ من أجل تسريع وتيرة الدراسة والتصويت على مشاريع ومقترحات القوانين المودعة على اللجان الدائمة.

❖ مراقبة العمل الحكومي:

- ← قرار رقم 2018/13/04 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 08 ماي 2018 التي سيرأسها الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس والسيد أحمد لخريف كأمين للجلسة.
- ← قرار رقم 2018/13/05 بدعوة مختلف مكونات المجلس لإعادة النظر في طريقة برمجة جلسات الأسئلة الشفهية عبر تغيير نمط المساءلة لجعله أكثر جاذبية وفاعلية.

الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية:

- ← قرار رقم 2018/13/06 بتشكيل لجنة عن المكتب تضم في عضويتها كل من السيد عبد الصمد قيوح والسيد عبد الإلاه الحلوطي والسيد عبد القادر سلامة من أجل عقد اجتماع مع رئيس اللجنة الموضوعاتية قصد البحث عن الحلول الملائمة لمختلف المعوقات التي تحد من عمل اللجنة.

❖ العلاقات الخارجية:

- ← قرار رقم 2018/13/07 بالموافقة على الدعوة الموجهة للسيد رئيس مجلس المستشارين من رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني لزيارة بلاده.
- ← قرار رقم 2018/13/08 بالموافقة على الدعوة الموجهة للسيد رئيس مجلس المستشارين من رئيس مجلس الأمة الكويتي للقيام بزيارة رسمية لدولة الكويت.

← قرار رقم 2018/13/09 بالموافقة على الدعوة الموجهة للمجلس للمشاركة في أشغال الجمعية الجهوية 26 للشعبة الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية التي ستعقد بالرأس الأخضر يومي 17 و18 ماي 2018.

← قرار رقم 2018/13/10 بالموافقة على توجيه دعوة إلى كل من رئيس الشيوخ المكسيكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بنفس المجلس للقيام بزيارة عمل للمملكة المغربية.

← قرار رقم 2018/13/11 بالموافقة على استقبال وفد الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي يوم الإثنين 07 ماي 2018.

← قرار رقم 2018/13/12 بالموافقة على المشاركة في الاجتماع السنوي السادس لجمعية الأمراء العاميين للبرلمانات العربية يومي 11 و12 يوليو 2018 بالقاهرة.

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم 2018/12/13 بالموافقة على توزيع حصص تأشيرات أداء مناسك الحج على السادة أعضاء المجلس وفق نفس المقاربة التي تم اعتمادها السنة الماضية.

❖ الأنشطة الإشعاعية:

← قرار رقم 2018/12/14 بتأجيل الندوة الموضوعاتية التي كان سينظمها المجلس بمدينة الداخلة يوم 10 ماي 2018 حول "مال النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية" لأسباب لوجستكية.

❖ مختلفات:

← **قرار رقم 2018/13/18 بتكليف السيد أحمد تويزي بتمثيل المجلس في الندوة الموضوعاتية التي ستنظمها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان يوم 11 ماي 2018 حول أدوار القطاعات الرسمية والمؤسسات الوطنية في أعمال حقوق الإنسان.**

قضايا للمتابعة

❖ العلاقات الخارجية:

- **تطورات قضية وحدة المغرب الترابية.**
- **مقترح رئيس مجموعة الصداقة الكرواتية المغربية بالبرلمان الكرواتي بأن يقوم أعضاء من البرلمان المغربي يمثلون مجموعة الصداقة المغربية الكرواتية بزيارة كرواتيا.**
- **طلب الناطق الرسمي باسم البرلمان الزمبابوي دعم ملف ترشيح مواطنه برئاسة برلمان عموم إفريقيا وكذا سعي وفد برلماني مصري لزيارة المغرب من أجل طلب الدعم لمرشح بلاده لنفس المنصب.**
- **مذكرة التفاهم الموقعة بين البرلمان المغربي وبرلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي.**
- **تعيين الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة للمشاركة في المنتديات البرلمانية لأمريكا اللاتينية والوسطى والكاريبي وذلك بالتناوب مع أمين المجلس السيد أحمد لخريف.**

❖ مختلفات:

- **اليوم الدراسي المقرر تنظيمه بشراكة ما بين مجلس المستشارين والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات حول القانون التنظيمي 113/14.**

مواضيع للاطلاع

❖ العلاقات الخارجية:

- الترتيبات المتخذة لاحتضان مجلس المستشارين لاجتماعات الجلسة الرابعة للبرلمان العربي.
- ملتقى رئيس مجلس الشيوخ البرازيلي تأجيل الزيارة التي كان يعتزم القيام بها ببلادنا ما بين 05 و09 ماي 2018 وذلك إلى غاية يوليوز 2018.
- تقرير حول مشاركة السيدتان المستشارتان رجاء الكساب وفاطمة الزهراء اليحياوي في ورشة عمل تدريبية حول آليات متابعة ومراقبة تطبيق التشريعات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس بالمنطقة العربية.
- تقرير حول زيارة عمل وفد مجموعة التعاون والصداقة المغربية الفرنسية بمجلس المستشارين لفرنسا ما بين 17 و21 أبريل 2018.

❖ شؤون تنظيمية:

- مراسلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والتي يحدد فيها انتماءه للمعارضة بناء على قرار المجلس الوطني لحزب الاستقلال.
- تقرير حول حلقة التكوين الجديدة التي نظمها المجلس بشراكة مع الجامعة الدولية للرباط لفائدة السادة المستشارين، والتي أطرها المندوب الدائم السابق للمملكة المغربية بيهأة الأمم المتحدة السيد محمد لوليشكي.

- انعقاد الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم "الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة".



طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 15 ماي 2018 على الساعة الثانية والنصف زوالا، جلسة عمومية تخصص لتقديم "الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"، حول موضوعي:

- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة.
- السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

■ الأربعاء 16 ماي 2018 على الساعة الحادية عشر صباحا / قاعة عكاشه:

← دراسة مشروع قانون رقم 84.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

← دراسة مشروع قانون رقم 90.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

■ الأربعاء 23 ماي 2018 على الساعة الحادية عشر صباحا / قاعة عكاشه:

← دراسة مقترح قانون يتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن العمومية (تقدم به الفريق الاشتراكي).

■ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

■ الأربعاء 16 ماي 2018 على الساعة الحادية عشرة صباحا / القاعة 8.

← دراسة مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

■ لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والناطق المغربية المحتلة.

■ الثلاثاء 15 ماي 2018 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة/ القاعة 8.

← الدراسة والتصويت على تسعة (9) مشاريع قوانين يوافق بموجبها على اتفاقيات.

← مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم "مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون".

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

■ الأربعاء 16 ماي 2018 على الساعة الثانية عشرة زوالاً.

← دراسة مشروع قانون رقم 67.17 بنسخ أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.73 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1396 (12 أبريل 1976) المتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة و الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.533 الصادر في 29 من صفر 1393 (4 أبريل 1973) المتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة.

■ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتعضير الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

■ الثلاثاء 15 ماي 2018 على الساعة الثانية عشرة زوالاً / القاعة 8.

← التداول في البرنامج المستقبلي لعمل المجموعة.

■ رئيس مجلس المستشارين يدعو في جلسة البرلمان

العربي إلى إحداث تغيير جذري في نمط السياسات والتوجهات الحالية لمواجهة الصعاب المشتركة بالمنطقة العربية.



وجه رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش كلمة ترحيبية في الجلسة الرابعة من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي التي احتضن مجلس المستشارين فعاليتها خلال الأسبوع الماضي.

وفي مستهل هذه الكلمة لفت السيد الرئيس النظر إلى السياق الخاص الذي تنعقد فيه هذه الجلسة والمطبوع بما تعرفه المنطقة العربية من تحولات وأحداث، وما تواجهه من تحديات متسارعة على كل الأصعدة السياسية والأمنية وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية، التي انعكست بشكل غير

مسبوق على أمن واستقرار المنطقة وكذا على مستقبلها، وبالخصوص ما آلت إليه الأوضاع في عدد من الدول العربية كسوريا واليمن وليبيا، وفلسطين.

وأمام هذه الظروف الاستثنائية شدد السيد الرئيس على أن التعاون العربي المشترك بمختلف أشكاله وفي جميع المجالات ضرورة حيوية، ويفرض نفسه بشكل أقوى وأكثر منه في المناطق الأخرى من العالم لحجم التحديات والمشاكل التي تواجه البلدان والشعوب العربية وبالخصوص أن أغلب المؤشرات تُنذر بالأسوأ.

وفي هذا الإطار دعا السيد الرئيس إلى إحداث تغيير جذري في نمط السياسات والتوجهات العربية الحالية، وإبداع أشكال جديدة من التعاون والتكامل والشراكات تؤسس لمرحلة جديدة مبنية على الحكامة القائمة على التنسيق بين مختلف المكونات، سواء على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أبعادها أو على صعيد السياسات الأمنية والعسكرية، وكذا التغيرات المناخية... وغيره من المجالات التي تستلزم مزيدا من التنسيق والتعاون وبأشكال مختلفة ومتنوعة لتحضير البلدان العربية للتغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم بأسره، ولوضع سياسات فعالة تعالج مختلف الأزمات والمشاكل وترسم مستقبلا أفضل لأبنائنا وبناتنا تسوده المساواة والعدل والكرامة والرخاء.

وبعد أن شدد على أهمية دور البرلمان العربي في تعزيز العمل العربي المشترك وفي تعزيز ودعم الحوار البرلماني العربي، وعلى اعتباره واحداً من أهم آليات العمل المشترك وأداة فعالة من أدوات التعاون والتنسيق، ومعبراً أيضاً عن آمال وتطلعات الشعوب العربية، اعتبر السيد بن شماش هذا اللقاء فرصة مهمة للوقوف على تطورات الأوضاع العربية، ونتائج أعمال القمة العربية السابقة، ومواصلة جهود البرلمان العربي في دعم القضايا العربية المحورية والاستراتيجية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حاثاً إياه على أن يقوم بدور أساسي ومحوري في الحل السياسي للأزمات المستعصية في بعض الدول العربية.

■ رئيس مجلس المستشارين يبسط رؤيته لإصلاح التنظيم
القضائي للمملكة في يوم دراسي منظم من طرفه
فريق العدالة والتنمية حول موضوع "مشروع القانون
38.18 المتعلق بالتنظيم القضائي".



شارك رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شامش في الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي الذي نظمه فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين حول موضوع "مشروع القانون 38.18 المتعلق بالتنظيم القضائي" يوم الأربعاء 09 ماي 2018.

وقد أسهم السيد الرئيس خلال هذه الجلسة بكلمة هامة أشار في بدايتها إلى أن مشروع القانون، موضوع هذا اليوم الدراسي، يعتبر من أهم القوانين التي تهدف إلى إصلاح منظومة القضاء، معتبرا أن مراجعة التنظيم القضائي للمملكة

أولوية قصوى ينبغي أن تباشر وفق أسس جديدة قادرة على ضمان النجاعة القضائية على مستوى مختلف درجات التقاضي وأنواع الهيئات القضائية لتحقيق الأمن القضائي والحكمة الجيدة في إطار دولة الحق والقانون.

وبعد أن أثار الانتباه إلى أن هذا المشروع تأخر في الصدور خصوصا وأنه تمت المصادقة عليه بالأغلبية في الغرفة الأولى منذ 7 يونيو 2016، وأنه أخذ ما يكفي من الوقت والتشاور، أكد السيد الرئيس أنه من المفروض فيه، عمليا وواقعا، أن يعكس ويبلور "توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة"، الذي تم اعتماده منذ 30 يوليوز 2013، المتعلقة بالتنظيم القضائي والخريطة القضائية.

وعبر السيد الرئيس عن إيمانه بأن أي إصلاح لمنظومة القضاء يجب أن يكون على أساس تكريس استقلال السلطة القضائية وعلى وحدة القضاء وعلى تقريبه من المتقاضين وتسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة وتحقيق نجاعة الإدارة القضائية بما يضمن حقوق المتقاضين، وأن يتم ضمان أقصى درجات التدقيق في قواعد عمل الهيئات القضائية ضمانا لاستمرارية الخدمة القضائية، من خلال تكريس تنظيم داخلي يقوم على رسم، بدقة، حدود واختصاصات كل الهيئات التي ستكون القضاء القضائي من قبيل ما جاء بها المشروع ك مكتب المحكمة والجمعية العامة وصولا إلى مختلف الأجهزة الإدارية والقضائية القائمة على هذا المرفق.

لذلك، يضيف السيد الرئيس، فإن إصلاح القضاء وتأهيل الهيكل القضائية والإدارية يستلزم اتخاذ عدة إجراءات من بينها "اعتماد خريطة وتنظيم عقلائي، مستجيب لمتطلبات الإصلاح"، والزامية توفير متطلبات النجاعة القضائية على مختلف درجات التقاضي وأنواع الهيئات القضائية، بما يمكن من توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق وعمادا للأمن القضائي والحكامة الجيدة ومحفزا للتنمية.

كما أن أي تعديلات أو مستجدات يجب أن تخدم منظومة العدالة على مستوى مختلف مكونات المحاكم سواء الابتدائية الاستئنافية، أو الإدارية التجارية، أو محكمة النقض، وكذا على مستوى التفتيش القضائي والإداري والمالي للمحاكم، وبالأخص أن هذا المشروع جاء في سياق الإصلاحات التي تعرفها منظومة العدالة (كإرساء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، واستقلالية النيابة العامة عن وزير العدل) والتي يجب تدعيمها وتقويتها بمزيد من الإصلاحات الأخرى التي يجب أن تتوافق مع مبدأ الرفع من النجاعة القضائية، من قبيل:

- تحديث الإدارة القضائية واعتماد الإدارة الالكترونية في الإجراءات والمساطر القضائية؛
- تبسيط الإجراءات المسطرية للمتقاضين؛
- إحداث غرف متخصصة وتوسيع مجال القضاء الجماعي في بعض القضايا الخاصة، وتعزيز ثقافة التصالح والتعاون وتشجيع اللجوء إلى مسطرة حل النزاع عن طريق الصلح؛
- إحداث قضاء القرب كتجسيد للحكامة القضائية؛
- تعميم القضاء المتخصص؛
- تكوين قضاة متخصصين في الجنحي والعقاري، وقانون الشغل، وما يتعلق بقضايا الصحافة والإعلام والاتصال، في بعض المحاكم؛
- مراعاة مبدأ التخصص عند تعيين القضاة؛
- الجمع بين القاضي المتخصص والمحكمة المتخصصة لتحقيق النجاعة القضائية المنشودة؛
- الأخذ بعين الاعتبار الزمن الكافي للسادة القضاة من أجل تحرير الأحكام القضائية مع مراعاة أسنة القضاة وضمانا لحقوق المتقاضين؛
- الاعتراف بالدور الفعال للمهن القضائية باعتبارها تعد من مساعدي القضاء ويعتبر اشراكهم في لجان البحث ودراسة صعوبات سير العمل بالمحاكم أمرا ضروريا وحاسما؛

ولم يفت السيد الرئيس في ختام مداخلته التذكير بضرورة أخذ البعد الجهوي في أي خريطة وتنظيم قضائي مستقبلي، انسجاما مع ورش الجهوية المتقدمة الذي تبناه المغرب كخيار استراتيجي لإعادة النظر في بنية وهيكل الدولة.

■ الخليفة الأول لرئيس المجلس يجري مباحثاته مع رئيس
مجلس النواب البلجيكي.



استقبل السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد Bracke Siegfried رئيس مجلس النواب البلجيكي على رأس وفد هام، مرفوقا بسفير بلاده المعتمد بالرباط السيد Trenteseau Marc، وذلك يوم الإثنين 7 ماي 2018 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، أبرز الخليفة الأول لرئيس المجلس مستوى علاقات الشراكة النموذجية التي تجمع بين المملكتين المغربية والبلجيكية، وأكد على أهمية تعزيز وتوطيد هذه العلاقات لتشمل مختلف المجالات خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين.

واستعرض السيد عبد الصمد قيوح الأوراش التنموية الكبرى المفتوحة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والفرص المتوفرة والامكانيات التي يتيحها الاقتصاد المغربي المنفتح أمام المقاولات البلجيكية للاستثمار في المغرب في ظل الحضور الاقتصادي القوي لبلادنا في العديد من الدول في القارة الافريقية.

وتحدث السيد عبد الصمد قيوح عن الجهود التي يبذلها المغرب في مجال محاربة التطرف والإرهاب، ومعالجة قضايا الهجرة والاشكالات المرتبطة بها، ومكافحة التغيرات المناخية، مبرزا في هذا الإطار أهمية التعاون الأمني الجيد القائم بين المغرب وبلجيكا.

من جهته أشاد رئيس مجلس النواب البلجيكي بعمق وجودة العلاقات البلجيكية المغربية، مؤكدا على أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز وتقوية التعاون بين البلدين لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية والتحديات المشتركة. وأكد رئيس مجلس النواب البلجيكي أن المغرب بلد ديمقراطي ويتمتع باستقرار مهم بالمنطقة، ويلعب دورا رائدا في القارة الافريقية خصوصا على المستوى الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، قال المسؤول البلجيكي إن هناك مجموعة من المقاولات التي ترغب في الاستثمار في المغرب، والاستفادة من الموقع الجيو استراتيجي للمغرب للاستثمار بدول القارة الافريقية.

وشكل هذا اللقاء، مناسبة تناول فيها الجانبان عددا من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

■ استقبال وفدا عن فريق الحزب الشعبي الأوروبي.



استقبل السيد العربي المحرشي عضو مكتب مجلس المستشارين وفدا عن فريق الحزب الشعبي الأوروبي (PPE) برئاسة السيد Paulo RANGEL نائب رئيس الفريق، ويضم عشرة نواب أوروبيين من بينهم الكاتب العام للحزب السيد Antonio LOPES- ISTUTZ WHITE، وذلك يوم الاثنين 7 ماي 2018 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، أبرز الجانبان مستوى علاقات التعاون والصداقة الجيدة التي تجمع بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، وأكدوا على أهمية تعزيز وتوطيد هذه العلاقات لتشمل مختلف المستويات خدمة للمصالح المشتركة بين الطرفين.

ودعا السيد العربي المحرشي الجانب الأوروبي إلى مواكبة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها المملكة المغربية في مختلف المجالات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

واستعرض السيد العربي المحرشي جهود المغرب في مجال محاربة التطرف والإرهاب، ومعالجة قضايا الهجرة والاشكالات المرتبطة بها، وكذا مكافحة التغيرات المناخية، مؤكدا في هذا الإطار على الدور الريادي الذي يقوم به المغرب في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جهته، نوه نائب رئيس فريق الحزب الشعبي الأوروبي (PPE) بجهود المغرب في مجال محاربة الإرهاب، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان والبناء المؤسساتي الديمقراطي، والحد من الهجرة السرية، مشيدا في هذا السياق بالاستقرار الذي تعرفه المملكة المغربية في محيط جهوري مضطرب، كشريك استراتيجي متميز للاتحاد الأوروبي بالمنطقة.

وعبر الجانب الأوروبي عن رغبته في تعزيز وتوطيد الشراكات مع الأحزاب السياسية المغربية ذات التوجه السياسي المشترك، وفي تبادل التجارب والخبرات حول القضايا التي تهم الجانبين.

■ اللجنة الدائمة المعنية بـ "النقل والصناعة والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا" ببرلمان عموم إفريقيا تتدارس وتعمد توصيات ومقررات بشأن "الجريمة السيبرانية".



برئاسة رئيسها السيد مامادو عليو كوندي (غينيا)، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بـ "النقل والصناعة والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا" ببرلمان عموم إفريقيا اجتماعا يومه السبت 12 ماي 2018 خصص لتدارس واعتماد توصيات ومقررات بشأن "الجريمة السيبرانية".

في بداية هذا الاجتماع، رحب السيد مامادو عليو كوندي، رئيس اللجنة، بالأعضاء الجدد مذكرا أن هذا الاجتماع هو آخر اجتماع تعقده اللجنة قبل تجديد مكتبها المقرر يوم أمس الإثنين 14 ماي الجاري.

بعد ذلك، استعرض النقط الواردة في جدول أعمال هذا الاجتماع ومنها بالخصوص تدارس واعتماد تقرير ورشة العمل التي نظمتها اللجنة يوم 07 مارس الماضي حول موضوع: "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتداعيات الإجرام السيبراني".

كما عرض رئيس اللجنة للدراسة مشروع التوصيات والمقررات، وبعد مناقشة وتعديل بعض مضمونها، تقرر اعتماد هذه التوصيات والمقررات ورفعها قصد المصادقة من قبل الجلسة الختامية لبرلمان عموم إفريقيا التي ستعقد يوم الخميس 17 ماي الجاري.

ومن أهم التوصيات التي اعتمدها اللجنة ما يلي:

- التعجيل بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية كما تم اعتمادها في يونيو 2014، والعمل على إدراج مضمين هذه الاتفاقية في التشريعات الوطنية،
- إرساء آليات سياسية وقانونية وتنظيمية للتصدي للإجرام السيبراني،
- تشكيل فرق وطنية لطوارئ المعلومات، وتعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني وتبادل المعارف والخبرات بشأن التدابير الناجمة الكفيلة بالتصدي للجريمة السيبرانية،
- وضع إستراتيجية وطنية مندمجة فعالة للإبلاغ عن الجريمة السيبرانية بما يضمن الحماية والمساعدة للضحايا والشهود.

هذا وقد شارك في هذا الاجتماع النائب السيد يحفظه بيمبارك، ممثلا للمجموعة الجهوية لإفريقيا الشمالية باللجنة، كما حضر هذا الاجتماع بصفة "ملاحظ" النائب السيد عبد اللطيف أبدوح.

■ المجموعة الجهوية لشمال إفريقيا ببرلمان عموم إفريقيا تعقد اجتماعها لانتخاب مكتبها وتقديم مرشحيها للجان الدائمة .



عقدت المجموعة الجهوية لشمال إفريقيا ببرلمان عموم إفريقيا اجتماعا تنسيقيا يوم الجمعة 11 ماي 2018 بالقاعة 4 بمقر البرلمان الإفريقي برئاسة نائب رئيسها المنتهية ولايته السيد مكايا سيد أحمد (موريتانيا) وذلك قصد انتخاب مكتبها الجديد ومرشحيها للجان الدائمة وكذا لمنتدى النساء البرلمانيات وأيضا لمجموعة الشباب البرلمانيين.

وقد حضر هذا الاجتماع السيد روجيه نكودو دانغ، رئيس برلمان عموم إفريقيا، وكذا السيد جمال بوراس، النائب الثالث لرئيس برلمان عموم إفريقيا.

وفي كلمة مقتضبة في بداية أشغال هذا الاجتماع، أكد السيد روجيه نكودو دانغ أن هذا الاجتماع يكتسي أهمية بالغة ومن شأن مخرجاته الإيجابية أن تساهم في تعزيز أجواء التعاون بين سائر أجهزة ومكونات البرلمان الإفريقي شريطة الحرص على أعمال آليات التوافق بين أعضاء مجموعة شمال إفريقيا والتي تعاني من محدودية الفرص التمثيلية المتاحة أمامها باعتبار أنها المجموعة الجهوية الأصغر ببرلمان عموم إفريقيا. من جهته، ألح السيد جمال بوراس على ضرورة إعادة النظر في تركيبة المجموعات الجهوية الخمس لبرلمان عموم إفريقيا بما يحقق المساواة والإنصاف لكل جهات إفريقيا معتبرا أن من حق كل جهة من جهات برلمان عموم إفريقيا في ترأس لجنتين على الأقل من اللجان الدائمة العشر بالبرلمان الإفريقي.

في هذا السياق، استعرض أعضاء المجموعة النقط الواردة في جدول الأعمال، وبعد مناقشات مستفيضة والتي تلاها تقديم الترشيحات للمناصب المقترحة، انتخبت المجموعة الأعضاء التاليين:

- 1- مكتب المجموعة الجهوية لشمال إفريقيا:
 - النائب مصطفى الجندي (مصر)، رئيسا للمجموعة؛
 - النائب مكايا سيد أحمد (موريتانيا)، نائبا لرئيس المجموعة،
 - النائب صالح قلمة (ليبيا)، مقررا للمجموعة.
- 2- منصب ممثل المجموعة بلجنة المراجعة والحسابات العامة:
 - النائب عبد القادر موخولة (الجزائر).

وفي إطار هذا الاجتماع، بث أعضاء المجموعة الجهوية لشمال إفريقيا في المرشحين للعضوية باللجان الدائمة وكذا مكاتب هذه اللجان وباقي المنتديات الموازية لبرلمان عموم إفريقيا.

في هذا السياق، توزع البرلمانيون المغاربة على اللجان الدائمة وذلك كما يلي:

- النائب محمد زكرياني، عضوا باللجنة الدائمة المعنية بالاقتصاد القروي والفلاحة والموارد الطبيعية والبيئة،
- النائب عبد اللطيف أبدو، عضوا باللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة،
- النائب نور الدين قربال، عضوا باللجنة المعنية بالتعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات،
- النائب يحفظه بنبارك، عضوا باللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والمواصلات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا،
- النائبة مريم اوحساسة، عضوا باللجنة الدائمة المعنية بالشؤون القانونية وحقوق الإنسان.

ومن المقرر أن تنتخب اللجان الدائمة العشر بالبرلمان الإفريقي مكاتبها يوم أمس الإثنين 14 ماي الجاري.

■ البرلمان العربي يتزامن مع المملكة المغربية في

بيانه حول الحالة السياسية في الدول العربية.

أصدر البرلمان العربي في ختام أعمال جلسته الرابعة لدور الاعتقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني التي عقدت بمقر مجلس المستشارين خلال الأسبوع الماضي، بيانا شاملا حول الحالة السياسية في الدول العربية، تضمن عدداً من المحاور خاصة ما يتعلق بنتائج القمة العربية التاسعة والعشرين " قمة القدس " التي عقدت بالظهران بالمملكة العربية السعودية، والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، بالإضافة إلى متابعة الأوضاع في أزمات سوريا واليمن وليبيا والعراق والصومال.

ومما جاء في هذا البيان التأكيد على ضرورة ردع النظام الإيراني لتدخلاته السافرة بأمن الدول العربية من خلال تكوين ودعم الميليشيات في العالم العربي التي تهدف إلى إحداث الفوضى في المجتمعات العربية وتقويض سلطة الدول العربية، واستهداف مقدرات شعبيها؛

وفي هذا الصدد جاء في البيان أن البرلمان العربي "يساند المملكة المغربية في قرارها قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام الإيراني بسبب ما قام به هذا النظام من خيانة لم تكن مستغربة منه، وذلك بتدخله في شؤون المملكة المغربية الداخلية ودعمه للفرقة والخلاف بين أبناء المغرب وعمله على تسليح التنظيمات الانفصالية، وهو نهج قد جربناه في المشرق العربي تهدف من خلاله إيران إلى إقامة كيانات تابعة لها، ونحن في البرلمان العربي نقف بكل إمكانياتنا في صف الأشقاء في المملكة المغربية."

- فريق العدالة والتنمية ينظم يوما دراسيا حول موضوع "مشروع القانون 38.18 المتعلق بالتنظيم القضائي".



مساهمة منه في مواصلة تنزيل الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وتحسبا لمناقشة مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي المعروض حاليا على أنظار مجلس المستشارين، ولأجل بلورة مجموعة من التوصيات التي يمكن استثمارها في إعداد مقترحات تعديلات عند الاقتضاء بغية تحسين وتجويد هذا المشروع، نظم فريق العدالة والتنمية بالمجلس يوم الأربعاء 09 ماي 2018 لقاء دراسيا حول موضوع

"مشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة"، وذلك بتنسيق مع الجامعة الوطنية لقطاع العدل المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبحضور ثلة من الباحثين الأكاديميين والممارسين من ذوي الخبرة والاختصاص. وقد تضمن برنامج هذا اللقاء جلسة افتتاحية تميزت، بعد كلمة السيد رئيس فريق العدالة والتنمية، بالمداخلة التي ساهم بها السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، وكذا كلمة كل من السيد وزير العدل والسيد الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

أما الجلسة المخصصة للنقاش الأكاديمي فقد تناول خلالها المشاركون المحاور التالية:

- الخريطة القضائية بين إكراهات الواقع ومتطلبات العقلنة؛
- التفتيش القضائي والاداري وإشكالية الازدواجية؛
- الإدارة القضائية وحدود المس باستقلال السلطة القضائية؛
- حالات التنافي القضائي وتجريح ومخاصمة القضاة.

وقد تطرق الباحثون لهذه المحاور من خلال تقديم ومناقشة العروض التالية:

- "توجهات إصلاح التنظيم القضائي بالمملكة": ذ. عبد المجيد اغميجة؛
- "الخريطة القضائية بين إكراهات الواقع ومتطلبات العقلنة": ذ. عبد اللطيف الحاتمي؛
- "الإدارة القضائية وحدود المس باستقلال السلطة القضائية": ذ. سمير أيت أرجدال؛
- "مطلب النجاعة القضائية بين القضاء الفردي والقضاء الجماعي ومسألة الاختصاص النوعي": ذ. الطيب الازرق؛
- "النجاعة القضائية بين مطلب التخصص وإكراهات عقلنة الموارد": ذ. محمد الباكير؛
- "التفتيش القضائي والإداري وإشكالية الازدواجية": ذ. جلال الطاهر؛
- "موقع هيئة كتابة الضبط من مشروع قانون التنظيم القضائي": ذ. جلال مكوط؛

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma